فقه العصر

المحور الثاني

في الضوابـــط المنهجيـــة للعملية الاجتهادية المعاصرة

إعداد

الدكتـــــور

أحمـــد عبـــادي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

المملكة المغربية

أولًا- مقتضيات الاجتهاد في سياقنا المعاصر:

هناك مشكلات ثلاث تعترض فقهاء الشريعة الإسلامية اليوم، لرأب الصدع بين تطلبات التسيير والتدبير المتسارعَين في عالمنا، اللذين ينفكان يومًا بعد يوم عن القيم والأخلاقيات، والهدى المنهاجي الذي في الوحي.

المشكلة الأولى: كيف يُفقه النص؟ وما آليات وضوابط فقه دينامي متجدد ووظيفي للنص؟ وكيف يمكن التمييز بين الثابت في اجتهادات السابقين وما هو قابل للتحول والتغير؟ وما آليات وضوابط التمييز بين الجوانب الثابتة، والجوانب القابلة للتجدد في الفقه الإسلامي؟ وكيف يمكن لفقيه الشريعة الإسلامية أن يطور آليات ومنهجيات التعامل مع هذه الجوانب كلها بنفس مقاصدي يروم جلب المصالح، ودرء المفاسد باتزان؟

المشكلة الثانية: كيف يُفقه الواقع بكل سماته وبكل تمظهراته بالغة التعقيد والتركيب والتشابك دون أن يكون هناك - قدر المستطاع - جور على أي سمة من السمات؟ وبأية مناهج وبأية آليات؟ وما التكوينات التي يقتضيها كل ذلك؟

المشكلة الثالثة: في كيفية تنزيل أحكام النص المطلق المتجاوز المهيمن، بطريقة متوازنة، على هذا الواقع المتقلب المتغير العيني المشخص؛ موازنة بين الأفعال، وترجيحًا بين المصالح والمفاسد، في ضوء وعي شديد بوجوب اعتبار المآلات والعواقب.

وهو ما يُستنبط من قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الحديث الذي رواه إمامنا مالك من طريق عائشة - رضي الله عنها -، الذي فيه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال:)لَوْلَا حَدَثَانُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ، لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ،

وَلَصَيَّرْتُهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ[1]. ففوت - عليه الصلاة والسلام - مصلحة إعادة إقامة الكعبة على قواعد إبراهيم، حتى لا يتم جلب مفسدة افتتان الناس؛ لأنهم لا يزالون مرتبطين بعالم الأشياء، على حد تعبير مالك بن نبي - رحمه الله.

غير أن التعامل مع هذه المشكلات الثلاث في أفق حلها، لا بد له من مقتضيين منهاجيين:

المقتضى الأول: متمثل في المنطلقات التي ينطلق منها الفقيه المسلم؛ البارادیغمات (Paradigms)/ النماذج المعرفية. حيث ينبغي أن يكون الفقيه المسلم روَّامًا إلى تحقيق مرضاة الله، وتحصيل السعادتين العاجلة والآجلة لنفسه وللجنس البشري، حريصًا على إشاعة التكامل بين أفراد المجموعة البشرية، وإشاعة التكامل بين أفراد المجموعة البشرية؛ هذه الأسرة الإنسانية الممتدة، وهي نماذج معرفية قد سادت عوضها في أزمنة ممتدة من تاريخنا المعرفي نماذج مغايرة.

المقتضى الثاني: يتمثل في ضرورة تحديد آليات التعاطي مع المشكلات الثلاث سالفة الذكر، وتَبَيُّن العلاقة الجدلية بين النماذج المعرفية التي ينبغي أن تُشكل المنطلقات، والآليات المتذرع بها لتحقيق الغايات المستهدفة أو الأهداف المتغياة.

فالآليات، رغم ما قد يتبادر إلى الذهن من أنها محايدة، ليست كذلك. فلا يجوز الوقوف فقط مع شرط الفاعلية في الآليات، وإنما وجب أيضًا أن يتم التأكد من تماهيها وتناغمها مع المنطلقات.

1 - أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الحج، باب: ما جاء في بناء الكعبة، حديث رقم: 104.

ثانيًا- في الضوابط المنهجية الحاكمة للعملية الاجتهادية المعاصرة:

ما الضوابط المنهجية الحاكمة للعملية الاجتهادية المعاصرة؟ ينفتح بهذا الصدد دربان متكاملان من التفكير:

فأما الدرب الأول: فينطلق من يقينيات الوحي ذاتها؛ إذ يقول الله - جل جلاله -: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[1]، وحالُ المسلمين اليوم ليست بالتي هي أقوم؛ ممَّا يفيد حتمًا وجود اختلال منهجي ومنهاجي في التعاطي مع الوحي، والاستمداد منه علميًّا وعمليًّا. تنطرح، طبعًا، هاهنا أسئلة أخرى مثل: ما هي (التي هي أقوم)؟ وما مقاييس تحديد (التي هي أقوم)؟ ومن يُحدِّد إن كان ذلك بالفعل هو (التي هي أقوم) التي يشير إليها الوحي الخاتم؟

والحاصل أن الجواب عن هذه الأسئلة الثلاثة جميعها كامنٌ في الوحي ذاته، غير أنه يقتضي الكشف والتحرير.

ومن الهاديات بهذا الصدد ما يَبرز حينَ تدبُّر قصص الأنبياء مع أقوامهم المختلفين من تغيُّر الأولويات والمقاربات الدعوية والعملية، بسبب تغير الشروط والسياقات والمقتضيات. ومن الهاديات أيضًا بهذا الصدد اعتبار مرحلة الختم بشمولها وعمومها، ومرونتها وانفتاحها ونموذجيتها، ومسؤولية إنسانها الكبيرة. كما أن من الهاديات كذلك، استحضار تيسير الوحي للذكر ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾[2]، وقيام ذلك التيسير على كون القرآن المجيد بناءً آياتيًّا بصائريًّا، موائمًا لعقل الإنسان ووجدانه، يسهل على الإنسان استنطاقه والتحاور معه،

1 - سورة الإسراء، من الآية: 9.

2 - سورة القمر، من الآية: 17.

صُعُدًا نحو آفاق معرفية ومنهاجية واسعة جدًّا ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾[1]، ومن سمات كرمه هذا العطاء غير المجذوذ.

كل ذا يفيد بأن مناهج المقاربة السارية اليوم، تعاني من اختلالات لا يمكن، دون تجاوزها، استخلاص «التي هي أقوم»، مما يستدعي فتحَ مسارات مراجعات واستدراكات عالمة رصينة؛ لاستئناف مسيرة بناء علوم التيسير وتجديدها.

وأما الدرب الثاني: فهو أننا حين ننظر في القرآن المجيد نجد ضربين من العلوم: علوم التسخير انطلاقًا من قول الله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2]، وعلوم التيسير انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾[3].

للفقه مكانة رئيسة في التشريع الإسلامي باعتباره العلم الذي يستنبط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية فبه تنضبط علاقة المسلمين مع خالقهم ومع بعضهم

علومُ التسخير تُدرَك من خلال النظر والتفكر ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[4]. وعلوم التيسير يمكن استخلاصها انطلاقًا من التدبر ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[5].

والملاحظ أن علوم التسخير تطوَّرت، بَيْد أن علوم التيسير لم تتطور بالقدر

1 - سورة الواقعة، آية: 80.

2 - سورة الجاثية، آية: 12.

3 - سورة القمر، آية: 17.

4 - آل عمران، من الآية: 191.

5 - سورة محمد، آية: 25.

ذاته؛ فعلوم التسخير تطورت بفضل الحوار المستدام بين الإنسان والكون، واجتهاد الإنسان من أجل استخلاص معالم الأبجد الكوني، واللغة التي بها يتم الحوار مع الكون، ممَّا أدى إلى انفجار كل هذه العلوم التي نراها اليوم من الصناعات البسيطة إلى السبرنيطيقا (la cybernétique) في تركيباتها الكبرى، وكذلك في مجالات (Synthetic life) أي الحياة الاصطناعية التركيبية، والذكاء الاصطناعي التوليدي Generative Artificial Intellegence)).

وتَبرز من خلال النظر في هذا الصوب، قضية أخرى، لها ارتباط بعدم تطور علوم التيسير، في تماهٍ مع الكامن من إمكانات ذلك، وهي وجود نبض معرفي رائع عند علماء الصدر الأول من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين... فقد فُتح ملف علوم التيسير، كما رأيناه مع الإمام أبي حنيفة، والإمام مالك، والإمام الشافعي في كتابه «الرسالة»، والفقهاء السبعة قبل ذلك؛ حيث برزت بوادر علوم الفقه وأصوله، وعلوم القرآن والحديث واللغة والكلام، وعلوم أخرى شكلت، بالفعل، مداخل للاستمداد الثرّ والنافع من الوحي، ومن القرآن المجيد.

لكن بعد فترة قليلة من ذلك رأينا انحسارًا غير قليل، في هذه الجهود وفتورًا في ذاك النبض؛ إذ حصل عجز اللاحق أمام عمل السابق، بسبب تعظيم وتعزير في أصلهما محمودان مباركان، غير أن ممارستهما غير الراشدة قد تؤدي إلى عدم التكامل بين مختلف أجيال الأمة وراء أسوتها سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم، فبدأت تبرز عبارات مثل (ليس في الإمكان أبدع مما كان)، وأضحى كثير من الجهود - إثر ذلك - شروحًا لأعمال المتقدمين، أو تصنيفًا لها، أو حواشي عليها، أو تذييلًا على الحواشي.

مع أننا حين ننعم النظر، نرى بجلاء أن ثمة واجبًا دينيًّا يتمثل في التجديد

المستمر، وهو الذي يعبر عنه حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، الذي يقول فيه: (يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغالين وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجاهلين)[1]. فالتجديد في علوم التيسير في كل هذه المناحي، فريضة على أهل الأمانة من العلماء، غير أننا نجد أن هذه الوظيفة لم يُستمر في القيام بها على وجه الكفاية، كما يحض على ذلك هذا النص الكريم وأمثاله.

يسجَّل أيضًا في تاريخنا العلمي بهذا الصدد، التباس بخصوص ماهية الفهوم السليمة، حتى كأنه ينطبق علينا قول القائل:

وكلٌّ يَدَّعِي وَصْلًا بِلَيْلَى وَلَيلَى لَا تُقِرُّ لَهُمْ بِذَاكا

ممَّا يقتضي نهضة لتجريد معالم مناهج الاستمداد من الوحي، وتوضيحها بجلاءٍ برهاني، يتكامل عبر الزمن، حتى تضيق مجالات الالتباس والغموض.

وثمة قضية أخرى، تتصل بالحاجة الماسة إلى إعادة نَظْم تراثنا حتى يكون سهل المتناول، متعقَّل المعنى والمبنى، ينطبق عليه قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ)[2]. فالإرث مبارك وغني وواسع، والمؤسف أن نرى شيوع التعامل معه - في أغلب الأحيان - بمنهج الاستظهار والترداد والتبرك والسرد، أو بمنهج الاجتراء والانتقائية والتحكُّم. والسؤال: كيف يمكن أن نحقق النقلة من هذه الحالة إلى حالة الاعتبار والوظيفية؟ وهذا - لا شك - سيفرض بدوره سلسلة من

1 - أخرجه الإمام أحمد وصححه، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (353/10)، رقم: 20911.

2 - أخرجه ابن ماجه عن العرباض بن سارية، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم: 43.

للفقه مكانة رئيسة في التشريع الإسلامي باعتباره العلم الذي يستنبط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية فبه تنضبط علاقة المسلمين مع خالقهم ومع بعضهم

المراجعات، ويقتضي جملة من الجهود أزِفَ أوان القيام بها.

إن التجديد في هذه المناهج هو الذي من خلاله يمكن أن يتم إسهامُ المسلمين في تشكيل التاريخ المعرفي والحضاري الكوني، انطلاقًا من قوة اقتراح قابلة للفهم وللفحص، متأبِّية على الرد والتفنيد، وإلا فإن هذا التاريخ المعرفي والحضاري العام سوف يستمر في التشكل ونحن غيابٌ كليًّا أو جزئيًّا.

إن الإنسان ووجدانه هما حلقة الوصل بين الوحي والكون وحقائقهما من جهة، وذات الإنسان وواقعه من جهة ثانية. وعليه، فإن حسن عيش الإنسان فردًا واجتماعًا فوق هذا الكوكب، يتوقف على ثلاثة أضرب من السلامة والضبط والدقة والفاعلية:

أ. سلامة وضبط ودقة وفاعلية المناهج التي تم بها بناء الفكر والوجدان وهندستهما.

ب. سلامة وضبط ودقة المناهج والمعارف التي يتم بحسبها الحوار مع الكون ومع الوحي والاستمداد منهما.

ج. سلامة وضبط ودقة وفاعلية مناهج وطرائق التجسير بين الفكر والواقع من خلال التنزيل المتزن لثمرات ما سلف.

ولئن تساوى الناس في الحق في الأخذ من الكون ومن الوحي، وفي الحق في الوعي بهما، فإن تفاوتات كبيرة تقوم بينهم في الجوانب المنهاجية والتصورية والقيمية

المعيارية، وهذه التفاوتات هي التي تتجلى في واقع الناس، وتحدد مواقعهم في مصاف الأمم.. وفيما يلي من كلمات محاولة جزئية للوقوف على جوانب من هذه الإشكالية (Problématique).

أ. سلامة وضبط ودقة وفاعلية المناهج والنماذج التي بها يتم بناء الفكر والوجدان وهندستهما:

فالتمثلات والرؤى وأضرب التوق الكامنة تُعَد بمثابة المفاعل التصوري الذي يصهر ويصنف وينظم كل ما يرد على الإنسان من داخله، أو يفد عليه من خارجه، وهو مفاعل له أهمية حاسمة في مجالات المعرفة والشعور؛ إذ هو المحدد لطبيعتهما ووجهتهما.

وقد بدأ كثير من الأبحاث المعرفية المعاصرة تُولِي هذه القضية اهتمامًا متزايدًا، غير أنه لم يبلغ بعد درجة الكفاية التي ينم عنها ويؤشر عليها مدى عبور ثمرات هذه الأبحاث إلى المناهج والبرامج التربوية، وإلى الجوانب الفنية والإعلامية وكذا الإنتاجية. إن إرساء قواعد الفكر وأسس الوجدان وهندستهما، يدخل بامتياز في ما نبه إليه القرآن الكريم حين الحديث لأول مرة تُعلمُ في تاريخ البشرية، عن صناعة الإنسان، في كل من قوله تعالى في حق موسى - عليه السلام -: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾[2].

وهي صناعة تتم حسب مناهج ونماذج تختلف من حيث قدرتها على إطلاق طاقات الإنسان، ومن حيث الوجهة التي سوف تضيفها لهذه الطاقات، وهو اختلاف ناجم أساسًا عن مدى استدماج هذه المناهج والنماذج للحقائق

1 - سورة طه، آية: 39.

2 - سورة طه، من الآية: 41.

الموجودة في الكون مرجع الحركة، والوحي مرجع الوجهة، وتناسقها معها.

وقد أدى عدم إيلاء هذه القضية الأهمية اللازمة، إلى أن يكون بناء الفكر والوجدان في كثير من محطات تاريخ البشرية عشوائيا تلفيقيًّا، أو أحيانًا تحكميًّا، مما أنتج وينتج مشاكل وآفات ليست بالهيّنة.

ورغم أن القرآن والسنة النبوية في فضائنا الحضاري، غنيَّان بالبينات والإشارات الهادية بهذا الخصوص، فإنها لم تُتَلق بشكل كافٍ ومؤسس، وهو أمر وجب استدراكه.

ب. سلامة وضبط ودقة المناهج التي يتم بحسبها الحوار مع الكون ومع الوحي والاستمداد منهما:

فالكون وفق المنظومة القرآنية، وكما سبقت الإشارة لذلك، مسخر للإنسان، وهو محيط به، متحاور معه باستمرار، حوارَ أمرٍ؛ إذ هو مأمور بمقتضى وحي الله له بذلك ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾[1]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا (٤) بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾[2]، فالكون يُجري حواره الدائم مع الإنسان، من خلال بنائيته وبيان آياته، ومواءمته للإنسان، كما أن الوحي وفق المنظومة نفسها، مُيَسَّر للإنسان، مُفصَّل قد صرِّفت آياته وبُيِّنت ورُتِّلت وفق نضد تكاملي بديع، وهو كريم يعطي السائل بحسب إقباله واستعداده، فهو إذن بهذا الاعتبار دائم الحوار أيضًا مع الإنسان، استشعر ذلك مَن استشعره، وذهل عنه مَن ذهل عنه.

غير أن هذا الحوار من جهة الكون والوحي شطرُ الحوار فقط، ولا يكمل إلا بشروع الإنسان في الشطر الآخر، وهو حواره الواعي معهما، والذي بمقتضاه

1 - سورة فصلت، من الآية: 11.

2 - سورة الزلزلة، الآيتان: 4-5.

يسائلهما ويستنطقهما، منتجًا بحواره مع الكون علوم التسخير، التي تُمَكِّن من الحركة للعيش والارتفاق، ومنتجًا بحواره مع الوحي علوم التيسير، التي تُمَكِّن من الوجهة للسير والاهتداء، ولا رشاد للحركة الفاعلة إلا باقترانها بالوجهة السليمة، وكما أن سلامة وضبط ودقة مناهج الاستمداد من الكون، تحتاج إلى تأهيل وهندسة، وفق برامج وخطط متنامية عبر الجهد والزمن، فكذا مناهج الاستمداد من الوحي. غير أن الذهول عن هذه المقتضيات في مجال علوم التيسير بالذات، بادٍ للعيان، مما وجب العمل الناجز لاستدراكه.

للفقه مكانة رئيسة في التشريع الإسلامي باعتباره العلم الذي يستنبط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية فبه تنضبط علاقة المسلمين مع خالقهم ومع بعضهم

ج. سلامة وضبط ودقة وفاعلية مناهج وطرائق التجسير بين الوحي والواقع نحو تنزيل سليم لثمرات ما سلف:

لا يخفى أن هذا التجسير أمر عملي إجرائي بامتياز يقتضي وضوحًا في عناصره الثمانية، وهي:

1. **التوجيه**؛ وهو الجانب الاستراتيجي التقديري.

2. **التخطيط**؛ عبارة عن تصميم في مجالات الإنسان والمجال والزمان والإمكان لبيان كيفية تنزيل هذه الاستراتيجيات على أرض الواقع، وبرامج ذلك وما يحفّ بها من إجراءات وضبط وتدقيق.

3. **التشريع**؛ وهو عبارة عن الشرائع والقوانين المؤطرة والميسّرة والحامية لعمليات التنزيل.

4. **التنظيم**؛ وهو عبارة عن كيفية تدبير سائر عمليات التنزيل والموارد البشرية والتقنية والمادية المعينة على ترتيب ذلك.

5. **التعيين للمسؤولين عن هذا التنزيل أفرادًا ومؤسسات**، وفق مؤشرات وظيفية واضحة.

6. **التمكين**؛ فلا معنى للتعيين دون منح الإمكانات المادية والمعنوية المسعفة في القيام بوظائف ومقتضيات التنزيل.

7. **الإنجاز**؛ أي لكل ما سلف.

8. **التقويم**؛ وهو الذي يمكِّن من النظر في ثمرات هذا التنزيل وتطويرها.

وواضح أن هذه المناهج والطرائق تحتاج في عالمنا عامة، وفي عالمنا الإسلامي خاصة، إلى مزيد من الضبط والتدقيق والتفعيل، فنحن هنا أمام آفاق أُنُفٍ لفقه التنزيل، آفاق لم يسترسل ارتيادها بشكل كافٍ، مما وجب أيضًا استدراكه في المجالات العلمية والعملية.

إن ما يُستمدُّ من الوحي كما من الكون، مرتهن بالمعمار الفكري والوجداني للمستمِدّ، وبمناهج الاستمداد، وكذا بمناهج تنزيل ثمرات هذا الاستمداد. وهو ورش ثلاثي، لا شك أنه يستلزم في عالمنا الإسلامي أعمالًا كثيرة مستأنفة، في أفق بلورة مقومات عملية اجتهادية معاصرة، ترتقي إلى مستوى الاشتباك الناجع مع التحديات المطروحة.

ثالثًا- عوائق تحول دون استئناف العمل البنائي والتجديدي للعملية الاجتهادية:

منذ اكتمال نزول الوحي والتحاق الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالرفيق الأعلى. عكف المسلمون خلفًا عن سلف، على كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - تدبرًا وتفكرًا واستنباطًا واستلهامًا، باعتبارهما مصدري التشريع، اللذين منهما الاستمداد وترشيد كسب الإنسان.

وقد كان مدار العلوم المتصلة بالوحي على النص نشأة وتداولًا؛ حيث كانت في منطلقها متمثلة له علمًا وعملًا، مما جعلها تنفتح بهدايته على الكون وعلومه، وعلى الإنسان ومعارفه، وتشيد عالميتها الرائعة الأولى. والتي تجلت فيها فعلًا، أبرز خصائص الوحي، وعكست بقدر طيب نوره وإشعاعه في الهداية والرحمة والعدل والحرية والأمن... كما تجلت فيها أيضًا كثير من القيم العليا المزكية للإنسان والبانية للعمران.

غير أن هذه العلوم التي تُعَد الأساس للعملية الاجتهادية على مر العصور، على الفضل والخير الكبيرين اللذين فيها، أضحت تُكِنُّ مجموعة من العوائق الذاتية التي تحول دون استئناف العمل البنائي والتجديدي فيها، ويمكن ترتيب هذه العوائق كما يلي:

أول هذه العوائق، أن علومنا الإسلامية دلفت نحو قُطب التقليد، فحينَ مُورست على الإنسان المسلم مجموعة من الضغوط والتقليصات؛ سواء المعنوية أو المادية. وحين استُبدل بواقع «قل يا ابن أخي ولا تحقر نفسك» (الذي كان يُمارس في الصدر الأول حين قال عمر بن الخطاب هذه الجملة الرائعة لعبد الله بن عباس وكان فتى ساعتئذ)، واقعُ صه! بدأنا نرى أن بعض العلماء شرعوا

للفقه مكانة رئيسة في التشريع الإسلامي باعتباره العلم الذي يستنبط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية فبه تنضبط علاقة المسلمين مع خالقهم ومع بعضهم

في تبوُّء مقامات فيها الإطلاق والكليانية، ودعوى امتلاك الحقائق... مما قلص الهوامش النقدية، وضيَّق مجالات الاجتهاد، وأدى إلى ظهور عبارات من مثل قولهم: ليس في الإمكان أبدع ممَّا كان! وظهور أنماطٍ من التبعية، جعلت الإنسان المسلم ينسحب من ساحات الإبداع المباركة، نحو ساحات التقليد والانكماش الاستهلاكي لما يُعْرَض! فالإبداع وحرية الفكر صنوان، والإبداع والكرامة صنوان.

في الصدر الأول كنا نجد في سلوك الإمام المعلم مع تلامذته، التشجيع على القول، وقد تقدم مثال عمر بن الخطاب. كما ينقل التاريخ أن أبا حنيفة - رحمه الله - كان يسره أن تتعالى أصوات تلامذته محمد بن الحسن الشيباني وأبي يوسف وزفر. كما كان ذلك يعجب الإمام مالك والإمام الشافعي مع أصحابهما؛ لِما كان ينتجه ذلك من مداولات وسؤالات، وأخذ ورد وثمار، وحين استُبدل بهذا الواقع واقع آخر، فيه الكليانية والإطلاقية، وعدم المشاركة مع الأستاذ في البحث عن المعلومة وصوغها، والاقتصار على التلقي غير التفاعلي؛ بدأت علومنا تدلف نحو التقليد والترداد.

وثاني العوائق، أن هذه العلوم قد انفكت من النص المؤَسِّس، الوحي ومعطياته، فالعلوم في فترة تأسيسها كانت عبارة - وكما تمت إليه الإشارة - عن حوار مع الكتاب والسنة، للاتصال الوثيق والمبدئي معهما، وكان هذا الحوار يُوّلِد بالفعل القابلية لاكتشاف مجموعة من الآفاق، استنادًا إلى المقاربة الآياتية

للوحي وللكون، ويفضي إلى مجموعة من المعارف المتعلقة بالإنسان والعمران، والطبيعة والكون المحيط. ولكن حينَ غيض هذا الحوار بقيت العلوم الإسلامية منحسرة فيما أنجز خلال الفترات الوضيئة الأولى، دون البناء على مكتسباتها، وقيام اللاحقين بما عليهم هم أيضًا من الواجب، إزاء الوحي، وإزاء متطلبات الواقع. وإنه ليتعيَّن على المسلمين اليوم سد الثغرات المترتبة عن هذا العطل المنهجي العميق.

وثالث العوائق، أن علومنا الإسلامية قد توزعتها نزاعاتٌ مذهبية خلال بعض الفترات، نزاعات أدت إلى سجالات لم تكن دائمًا إيجابية؛ حيث تحول النص المؤسس إلى حلبة لاقتناص الشواهد والمبررات السجالية والحجاجية التي يستقوي بها طرف على آخر، أو تعزَّز بها أطروحة على أخرى، ولو على حساب وحدة النص البنائية والسياقية، أو على حساب وظيفة العلم البيانية. الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في توجيه حركة تدوين العلوم والتأريخ لها من جهة، وعلى مناهج ومقررات التربية والتكوين التي تلقتها أجيال متتالية في الأمة من جهة أخرى، مما أضعف فكر الوحدة والتكامل على مستوى بنيات العلوم، وعلى مستوى قضايا الأمة الاجتماعية والسياسية والثقافية.

ورابع العوائق، أن العلوم الإسلامية قد تسربت إليها خلال تاريخنا مناهج دخيلة كالمنطق الصوري الأرسطي مثلًا؛ ممَّا أدخل عليها إفسادًا جوهريًّا من الجانب المعرفي؛ لأن المقاربة الأرسطية تعتبر أن العقل هو المولّد للمعرفة، في حين أن العلوم الإسلامية تأسَّست انطلاقًا من النقلة الكبيرة التي في الوحي، والتي تَعرض العقل باعتباره مكتشِفًا للمعرفة ومستنبِطًا ومرتّبًا ومصنِّفًا لها، لا مولّدًا لها، وشتان بين المقاربتين: مقاربة التوليد ومقاربة الاكتشاف والاستنباط!

وخامس العوائق، أن هذه العلوم غدت في بعض مراحل تاريخها، علومًا يغلب عليها التجريد والصورية، مما جعلها تنأى كليًّا أو جزئيًّا عن هموم ومشكلات الواقع والإنسان، وهي ما جُعِلت إلا لتيسير حياته وإسعاده في معاشه ومعاده. فتاريخنا متصل من حيث انطلاق هذه الدورة الحضارية الإسلامية بالرسول الأكرم - صلى الله عليه وسلم - وبصحبه المنتجبين، الذين أسسوا الأنموذج المشكّل للوحدة القياسية؛ أي المعيار، وحالة السواء التي وجب ردُّ الأمور إليها في المجالات المعرفية والحياتية. ولا شك أن الذهول عن ذلك كان وراء كثير من الاختلال في جانب ارتباط العلوم الإسلامية ارتباطًا وظيفيًّا بواقع الإنسان فردًا واجتماعًا، وهو ارتباط يصعب تصوره إذا لم يتم تجريدُ حالة السواء، وتجلية معالم الوحدة القياسية التي تحدثنا عنها، وكذا إذا لم تتم «مَنهَجَة» كيفية التعاطي معهما، والاستمداد منهما، بكل الواقعية وكل المرونة اللتين تجعلان هذا الارتباط يجري في إطار منهج قائم على خطوات ثلاث: الخطوة الأولى هي تَمثُّل الوحدة القياسية وحالة السواء، بطريقة علمية، بحيث تكون مبوَّبةً ومفصلةً وممنهجة. والخطوة الثانية هي النظر إلى ما يلينا من الواقع وتحليله، والوقوف على مقوماته ومكوناته وأدواره وسُلطته ومراكزه.. وحين يعي الإنسان واقعه في استحضارٍ للوحدة القياسية ولحالة السواء، تكون الخطوة الثالثة خطوةً تلقائيةً وهي تجاوز اختلالات الواقع في استلهامٍ لحالة السواء. مع استدامة الوعي بأن هذه الحالة أيضًا كانت محكومةً بواقعها، وبأسيقتها، فيما عدا الثوابت.

وإذا لم تُلحظ الفوارق وأريدَ استعمال القياس بشكل آلي، فإن ذلك سوف يؤدي إلى الخطأ في التقدير. و)مفهوم الأسوة(قائم أساسًا على هذا الوعي، ولذلك ثمة فرق بين التأسي والاقتداء. فالقدوة في القرآن المجيد مرتبطة بالهدى

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[1]. أمَّا بالنسبة للرسول الأكرم - صلى الله عليه وسلم - فهو أُسوة؛ أي أن المتأسي ينبغي أن يعي واقعه، ويتمثل نموذجية المتأسَّى به، في وعي بالفوارق قبل الشروع في العمل، مما يُعَد أمرًا محوريًّا في هذا الباب.

للفقه مكانة رئيسة في التشريع الإسلامي باعتباره العلم الذي يستنبط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية فبه تنضبط علاقة المسلمين مع خالقهم ومع بعضهم

حين اعتقدنا لفترة أن المراد هو الاقتداء وليس هو التأسي، حدثت جملة من الأزمات بسبب أننا أردنا - في فترات معينة - إعادة إنتاج الواقع النبوي بكل حيثياته. في حين أن هذا منالٌ يستحيل؛ لأن الأسيقة الكونية والمحلية والنفسية والفكرية، والأفق المعرفي العام، كل ذلكم يتغيَّر. فلا يُمكن أبدًا أن يعاد إنتاج الواقع نفسه، مما أدى الذهول عنه ويؤدي، إلى أضرب من الاختلال المضرة بالنص وبالواقع معًا.

وبوعي ما سلف يصبح لتاريخنا حضور استلهامي واعتباري هادٍ، بعيد كل البعد عن أي حضور تأزيمي.

وسادس العوائق، أن هناك إشكالًا نجده ساريًا في كل فصول تاريخنا العلمي والمعرفي، ويتعلق بمقدرة الثابت والمتحول، وما هي الطريقة والمنهجية التي بها نُمقدرُ (dose) الثابت، ونعرفه ونعرّف حدوده، حتى لا نصادمه ولا نتجاوزه. ثم نعرف ونُمقدرُ المتحوّل، الذي سيكون موضوعًا للاجتهاد المستأنَف في كل عصر، كما نصَّ عليه العلماء. حين لم نستثمر الجهد المطلوب واللازم في هذه القضية، وتركناها منتثرة في كتب النابغين من علماء الأمة دون جمع، ولم تُتَلَقَّ الإشارات الكثيرة ذات الصلة، الموجودة في القرآن والسنة، حصلت من جرَّاء ذلك مشاكل كثيرة. وقد أورد ابن القيم - رحمه الله - في كتابه «إعلام الموقعين» انتباهًا منه لذلك، فصلًا سماه «في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد»[1]. فنحن الآن مطالبون مرة أخرى بفتح ملف الثابت والمتحول في مجال العلوم الإسلامية... بما يلزم من مقدرة (Dosage) واتزان وتشرّع، حتى نستطيع تجاوز جانب من هذه الأزمات التي نعيشها اليوم.

هذه العوائق حين استحكمت صيرت العلوم كما استقرت بعدُ، في كثير من مناحيها وأبوابها منسدة المناهج دون الاجتهاد والإبداع، مما يستدعي مراجعات في ضوء استحضار العوائق المذكورة آنفًا، بغرض تخليص علومنا من آثارها السلبية، وإزاحة الشوائب العالقة بها، وجعلها قادرة وحاضرة في موكب التدافع الكوني الراهن، لتسهم فيه أداءً للأمانة، في ظل ظروف وتحولات قاهرة لا تخفى.

رابعًا- الضوابط المنهجية المؤطرة للعملية الاجتهادية المعاصرة:

«ما سماه الله سبحانه في كتابه: فقهًا، وحكمة، وعلمًا، وضياء، ونورًا، وهداية، ورشدًا، فقد أصبح بين الخلق مطويًّا، وصار نسيًا منسيًّا..

ولما كان هذا ثلمًا في الدين مُلِمًّا، وخطبًا مدلهمًّا، رأيت الاشتغال بتحرير هذا الكتاب مهمًّا: إحياءً لعلوم الدين، وكشفًا عن مناهج الأئمة المتقدمين، وإيضاحًا

1 - سورة الأنعام، الآية: 91.

1 - محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ط1 (دار ابن الجوزي، 1423هـ)، 429/3.

لمباهي العلوم النافعة عند النبيئين والسلف الصالحين»[1].

تسعة قرون ونيف مرت على هذا الكلام المبارك للإمام الغزالي - رحمه الله -: (ت505هـ)، وقد قيل هذا الكلام نفسه، وأثيرت معانيه بصيغ متقاربة، قبل صاحب الإحياء وبعده، في اندراج تام ضمن قوله - صلى الله عليه وسلم -: (إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا)[2].

وهو كلام يمكن رصده في اللحظات التاريخية، التي يكون فيها انفصال بين علوم الدين والنص المؤسس كتابًا وسنة من جهة، وبينها وبين المجتمع من جهة ثانية، وهو ما عبر عنه ابن القيم - رحمه الله -: (ت751هـ) في «مدارج السالكين»، حين قال: «سبحان الله! ماذا حُرِمَ المعرضون عن نصوص الوحي، واقتباس العلم من مشكاته من كنوز الذخائر؟! وماذا فاتهم من حياة القلوب واستنارة البصائر؟ قنعوا بأقوال استنبطتها معاول الآراء فكرًا، وتقطعوا أمرهم بينهم لأجلها زُبرًا... درست معالم القرآن في قلوبهم فليسوا يعرفونها، ودثرت معاهده عندهم، فليسوا يعمرونها، ووقعت ألويته وأعلامه من أيديهم، فليسوا يرفعونها، وأفلَت كواكبه النيرة من آفاق نفوسهم، فلذلك لا يحبونها، وكُسفت شمسه عند اجتماع ظُلم آرائهم وعُقدها فليسوا يبصرونها.

خلعوا نصوص الوحي عن سلطان الحقيقة، وعزلوها عن ولاية اليقين، وشنُّوا عليها غارات التأويلات الباطلة، فلا يزال يخرج عليها من جيوشهم كمين بعد كمين..»[3].

1 - أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ط1 (بيروت: دار ابن حزم، 2005م)، 1/8.

2 - أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة، رقم: (4291)، والحاكم في المستدرك (568-4/567). رقم: (7592) و(7593).

3 - محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية. مدارج السالكين في منازل السائرين، ط2 (بيروت: دار ابن حزم، 2019م)، 1/5.

للفقه مكانة رئيسة في التشريع الإسلامي باعتباره العلم الذي يستنبط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية فبه تنضبط علاقة المسلمين مع خالقهم ومع بعضهم

التفطن نفسه نجد عنه تعبيرات مباشرة في كتابات بعض رواد العلماء المعاصرين.

فهذا علال الفاسي - رحمه الله -: (ت1976م/1395هـ)، يقول في كتابه «النقد الذاتي»: «ولقد كان الإسلام رسالة تستمد قوتها من الوحي، وتستجيب في مطامحها لحاجة الفكر والروح، استجابتها لحاجة الجسم الإنساني في حدود الفطرة التي فطر عليها الإنسان، وإذا كان الوحي خاصًّا بصاحب الرسالة الأول؛ (أي من حيث الإيحاء وتقلبه)، فإن مهمة المواصلة لتحقيق الغاية التي بعث بها. وهي هداية الخلق إلى طريق السعادة في الدارين، لم تنته، ولن تنتهي أبدًا، بل أصبحت ملقاة على عاتق من يشعرون بالمسؤولية، وينشدون الحرية من ذوي المعرفة والفكر من المسلمين، وأصبح تجديدها وتغيير أساليبها منوطين بكل رجال الإصلاح، الذين يجب أن لا يخلو منهم جيل كي يصلحوا التحريف، ويحقوا الحق، ويزيلوا الزيغ، حتى يعود الفكر الإسلامي غضًّا طريًّا كما كان، وهل أدل على هذا من الحديث الشريف الذي يقول: (إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا). وإذا كان هذا الحديث خرج مخرج الوعد الإلهي، فإن له من سنن الدين وطبيعته ما يهيئ المسلمين لتحقيقه... على أن الذي يهمنا هو ما يشتمل عليه هذا الحديث من روح صريحة وضمنية، تؤذن بأن الأمة الإسلامية تخضع للتطور كغيرها من الأمم الأخرى، وتنذر بأنه لا تمر مائة عام إلا وتكون في حاجة لبعث جديد ويقظة ثانية»[1].

1 - علال الفاسي، النقد الذاتي، ط1 (القاهرة: المطبعة العالمية، 1952م)، ص127-126.

بيد أن فضل الرحمن - رحمه الله - بحاثة باكستان: (ت1988م/1409هـ)، وهو يربط بمنهجية عالية الدقة، أزمة علوم الدين، بالانفصال عن النص المؤسس، يضيف عاملين آخرين هما: الأول: عدم تجريد الرؤية الكلية الناظمة الكامنة في الوحي، ليستهدى بهديها في سائر أعمال العلماء الاستنباطية، والثاني: اختراق الفكر الهلينيستي للعلوم الإسلامية، وفي ذلك يقول: «إن النقص وعدم الدقة في مناهج وأدوات العلوم الإسلامية، يرجع أساسًا إلى غياب منهجية مناسبة لفهم القرآن نفسه، وقد بات ظاهرًا وبينًا وجود فشل في مجال استبانة معالم الرؤية الكلية الناظمة والتوحيدية الكامنة في القرآن، فشلٌ عززه الإصرار على التركيز على المقاربة التجزيئية الذرية لمفردات القرآن الكريم وآياته، بمنهج «التعضية»؛ (أخذًا من قوله تعالى: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[1]). وقد كانت نتائج هذه المقاربة الذرية للقرآن المجيد، أن الأحكام كانت - في بعض الأحيان - تؤخذ من آيات ليست أحكامية من حيث قصدها...

وفي غياب تجريد هذه الرؤية الكلية كانت الضريبة في مجال التشريع هي اختراق المناهج الدخيلة، لسد الفراغ الذي تركه غيابها، مما كانت له آثار مدمرة في بعض الأحيان»[2].

قَبْل الإمام الغزالي - رحمه الله - إذن، وبعده، كابد علماء كثر مسألة تجديد العلوم الإسلامية، فالإمام أبو حنيفة (ت150هـ)، والإمام مالك (ت179هـ)، والإمام الشافعي (ت204هـ)، وكذا الإمام أحمد (ت241هـ)، واجهوا مشكلة المنهج في مجال التعامل مع النص والاستنباط منه، ولفيف المحدثين اجتهدوا في مضامير الرواية والدراية، ونخل الدخيل من الأصيل حتى صفّوا ووفّوا، رحمهم

1 - سورة الحجر، من الآية:91.

2 - فضل الرحمن مالك، الإسلام والحداثة، ط1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013م)، ص2-3.

الله، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خيرًا. والإمام الجويني (ت478هـ) وأضرابه اشتغلوا بالتجديد في قضايا الإمامة والمجتمع والحكامة العملية في مجال التعامل مع النصوص الشرعية، والارتقاء بالعلوم الإسلامية إلى الوظيفية، والفقيه ابن رشد (ت595هـ) وأمثاله اجتهدوا في تبيان ما بين الحكمة والشريعة من اتصال وتجاوز الثنائيات المستحكمة في علوم الدين، وعقول المشتغلين بها، بين العقل والنقل، والإرادة والأسباب، كما تم التطلع إلى معالجة الفقه الخلافي والارتقاء به من ربقة النزاع والتأزيم، إلى آفاق الإيجابية والثراء، والإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت790هـ) رام الارتقاء بالاشتغال بمسائل التأصيل إلى أفق المقاصد والكليات.

كما أن عبد الرحمن بن خلدون (ت803هـ) قاد حركة رائدة في مجال التأسيس للعلوم الاجتماعية، وإعادة تشكيل النسق الثقافي الإسلامي، في أفق إخراج عمران إسلامي قادر على استئناف نبضه وعطائه الحضاريين، دون نسيان ذكر رموز آخرين، من أمثال ابن حزم، والباجي، وابن عقيل، وشاه ولي الله الدهلوي، والشوكاني، والوزير الصنعاني، وزروق، والآلوسي، والأفغاني، وعبد الرحمن الكواكبي، والسنوسي، وابن باديس، ومحمد إقبال، وبديع الزمان سعيد النورسي، ومالك بن نبي، وإسماعيل راجي الفاروقي، وطه جابر العلواني، ومنى أبو الفضل، والشيخ عبد الله بن بيه، وغيرهم بفضل الله كثير ممن لهم أطيب الكسب في هذه الحلبات المباركة.

خامسًا- مقتضيات منهجية لا بد منها للعملية الاجتهادية المعاصرة:

إن النظـــر المستأنـــف في القيم الحاكمـــة والضوابـــط المنهجية للعملية الاجتهادية المعاصرة، في ظل المقتضيات المستجدة المستحدثة التي أضحت تؤثث عالم اليوم، تفرض علينا أن يرتقي وعينا إلى مراقٍ أكثر تطورًا، في استحضار تام لمقتضيات تسعة باتت من خصائص العالم المعاصر، **وهي:**

المقتضى الأول، ظاهرة «التبلور» و«التجوهر» لكوكبة من اللغات الحية التي أصبحت بمثابة ما يمكن تسميته بـ«المفاعل» اللغوي والتواصلي لعالم اليوم؛ وفي صلبها اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والصينية، والفرنسية والإسبانية. فقد بدأ العالم يخرج من واقع برج «بابل» إلى واقع آخر جديد يتفاهم فيه البعض مع البعض الآخر".

المقتضى الثاني، المتمثل في الموجة التطويرية الرابعة التي هي «النانوتكنولوجيا» والذكاء الاصطناعي والحوسبة القائمة على الكوانتوم، مما فتح إمكانات هائلة في مجال الفاعلية والتسخير، لم يتَبين مداها بعد، وكذا القيم الكونية التي بدأت تتشكل، والبعد الحقوقي الموحد؛ حيث أصبح من الممكن اختراق الحميميات والخصوصيات بشكل غير مسبوق.

أما المقتضى الثالث، فيتمثل في الهم البيئي المشترك، الذي جعلنا، بدافع

للفقه مكانة رئيسة في التشريع الإسلامي باعتباره العلم الذي يستنبط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية فبه تنضبط علاقة المسلمين مع خالقهم ومع بعضهم

الاحتباس الحراري والكوارث الطبيعية الأخرى، نعي لأول مرة في تاريخنا البشري، وبشكل واقعي، أننا على ظهر سفينة موحدة يتحتم علينا أن نشتغل بطريقة مشتركة للحفاظ عليها.

أما المقتضى الرابع، فيتمثل في تشبيكات الاتصال والإعلام الحديثة، التي انبثقت من صلبها جملة من الظواهر كظاهرة «المواقع الاجتماعية» التي نقشت نقوشًا ناتئة في الجوانب الهوياتية، بسبب الإيقاع السريع والفاعلية الكبيرة اللذين فُرضا من جراء ذلك على عالمنا، فقد برزت أيضًا ظاهرة جديدة تتمثل في القدرة على بلورة مواقف ورؤى، وآراء وأذواق مشتركة، بسرعة كبيرة، لم يعهدها العالم من قبل؛ حيث ظهرت موجة جديدة من الآراء المشتركة، والتوجهات المتقاسمة، نتج عنها انبثاق قدرة على نحت تيارات مستوعبة ومستقطبة، كان من تجلياتها ما عرفته منطقتنا في السنوات الأخيرة من استقطابات منذ سنة 2011م، إلى الآن، وهو ما كان يستلزم في السابق سنوات بل عقودًا ليتشكل.

أما المقتضى الخامس، فيتصل بالمنظومة الحقوقية وبالحريات، مما أصبح له سريان في الدساتير والقوانين الدولية العامة والخاصة، وأصبح يمثل توجهًا متوافقًا عليه بين جلّ البشر، مما وجب استحضاره واستدماجه في كافة أبعاد الكسب الاجتهادي بمختلف تجلياته.

أما المقتضى السادس، فيتجسد في المنظومة القيمية الكونية (Global Ethics)، وهي ظاهرة تواشج القيم مع بعضها، في أفق تشكيل منظومة قيمية مشتركة، مما سوف يكون له - دون شك - أثره البالغ على أضرب التماسك الاجتماعي على الصعيد العالمي.

في حين يتمثل المقتضى السابع، في المحاولات الحثيثة الرامية إلى إيجاد نظام

اقتصادي وثقافي وسياسي شامل رغم أنواع الصمود الملحوظة، وهو نظام من شأنه أن يكون كُلِّيًّا؛ حيث يكون من الصعب جدًّا أن يتم إسهام أهل حضارة معينة فيه برؤية كلية مستنبطة من مرجعيتهم، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار هذه المقتضيات.

المقتضى الثامن، وهو ظاهرة انصهار الأنساق المعرفية، والأطر المرجعية، والمركبات المفاهيمية، التي باتت تتبلور في شكل مجمعات مفاهيمية تشبه «أحياء المدينة» التي يتحكم وصلها بطرقات ودروب للعلاقات العضوية بين هذه المركَّبات، ومن هنا انبثقت مرحلة «القباب المفاهيمية والمرجعية كـ "Christen Dom"، و"Islam Dom"، و"Budhist Dom" أي تلك القباب المفاهيمية والمرجعية الشاخصة في عالمنا الجديد، والتي بتأثيرها وتوجيهها، يتم التعاطي بين مختلف الحضارات في عالمنا.

من هنا بات من اللازم أن تتحلى القوة الاقتراحية للمرجعية الإسلامية، بأكبر قدر من الوعي بهذه المقتضيات وأكبر قدر من العلمية، في أفق قدح زند تفاعل إيجابي، بين هذه المنظومات المفاهيمية والمرجعية، ولا شك أن التعاطي مع قضية التماسك الاجتماعي في منطقتنا، سوف يَكون أرشد وأنجع، إذا تم استحضار هذه الأبعاد المؤثرة، التي باتت تؤثث عالمنا الحاضر، في مختلف الاجتهادات والاستنباطات.

خاتمة - في ضرورة الفهم في عملية الاجتهاد:

وهذا ما تنبه إليه الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لما خاطب أبا موسى الأشعري في كتابه المشهور الذي وجهه إليه في القضاء، بقوله: «أما بعد، فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة، فافهم إذا أُدْلِيَ إليك، فإنه لا ينفع تكلُّم بحق لا نفاذ له..»[1].

كما قال له في موضع آخر من الكتاب المذكور: «ثم الفهم الفهم فيما أدلي إليك، مما ورد عليك، مما ليس في قرآن ولا سنة...»[2].

ولنتأمل هذا التركيز على الفهم، والتفطن لضرورته في عملية الاجتهاد.

وقد جعل الله لسليمان فضيلة على أبيه داود - عليهما السلام - بالفهم، فقال سبحانه: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ (78) فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[3].

كما وجدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يركز على ضرورة الفهم، وينكر على أهل الفهم الخاطئ من أصحابه - رضي الله عنهم -، ويصوّبهم؛ فقد أنكر - عليه الصلاة والسلام - على زياد بن لبيد سوء فهمه حين ربط العلم بالقراءة فقط، فقد (ذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - شيئًا فقال: وذلك عند ذهاب العلم، قلنا يا رسول الله: وكيف يذهب العلم ونحن قرأنا القرآن ونقرئه أبناءنا وأبناؤنا يقرئون أبناءهم؟ فقال: ثكلتك أمك يا ابن لبيد، إن كنت لأراك من أفقه رجل بالمدينة، أو ليس هذه اليهود والنصارى يقرؤون التوراة والإنجيل، ولا

1 - ابن القيم، إعلام الموقعين، 85/1.

2 - المصدر السابق، 86/1.

3 - سورة الأنبياء، الآيتان: 77-78.

ينتفعون مما فيهما بشيء؟)[1].

وأنكر - عليه الصلاة والسلام - على عمر - رضي الله عنه - فهمه إتيان البيت الحرام والطواف به عام الحديبية، من قوله - صلى الله عليه وسلم -: (إنك ستأتيه وتطوف به)، حيث لا دلالة في هذا اللفظ على تعيين العام الذي يكون فيه ذلك، فقال له - صلى الله عليه وسلم -: (فأخبرتك أنَّا نأتيه العام؟) قال عمر: قلت: لا، قال - صلى الله عليه وسلم -: (فإنك آتيه ومطوف به)[2].

وأنكر على عدي بن حاتم - رضي الله عنه - فهمه من الخيط الأبيض والخيط الأسود في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[3] نفس العقالين، قال عدي بن حاتم: «لما نزلت هذه الآية، عمدت إلى عقالين، أبيض وأسود، فجعلتها تحت وسادتي، فجعلت أقوم في الليل ولا أستبين الأسود من الأبيض، فلما أصبحت عدوت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخبرته، فضحك وقال: (إن كان وسادك إذن لعريض، إنما ذاك بياض النهار من سواد الليل)[4].

كما أنكر - صلى الله عليه وسلم - على من فهم من قوله - عليه الصلاة والسلام -: (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبّة خردل من كِبْر) شمول لفظه لحسن الثوب وحسن النعل، وأخبرهم أن الكِبْرَ (بَطَر الحق وغَمْط الناس)[5].

1 - أخرجه أحمد في مسنده وصححه الحافظ بن كثير حين تفسيره للآية 63 من سورة المائدة.

2 - أخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، رقم الحديث 2583.

3 - سورة البقرة، من الآية: 186.

4 - أخرجه أحمد في المسند وهو في الصحيحين من غير وجه.

5 - أخرجه أحمد في الزهد (1019)، والبيهقي في شعب الإيمان (7850).

للفقه مكانة رئيسة في التشريع الإسلامي باعتباره العلم الذي يستنبط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية فبه تنضبط علاقة المسلمين مع خالقهم ومع بعضهم

قال ابن القيم: «وتفاوُت الأمة في مراتب الفهم عن الله ورسوله لا يحصيه إلا الله، ولو كانت الأفهام متساوية، لتساوت أقدام العلماء في العلم، ولما خصَّ سبحانه سليمان بفهم الحكومة في الحرث، وقد أثنى عليه وعلى داود بالعلم والحكم. وقال علي - رضي الله عنه -: «إلا فهمًا يؤتيه الله عبدًا في كتابه». وقال أبو سعيد - رضي الله عنه -: «كان أبو بكر أعلمنا برسول الله - صلى الله عليه وسلم...»[1].

والفهم هو إدراك العلاقات بين الأشياء أو الأحداث أو الحروف أو الكلمات أو المعاني على وجه يستطاع معه الوقوف على أسباب تلك العلاقات وغاياتها.

وتختلف أنواع الفهم باختلاف الموضوعات التي يتصل بها.

والمجتهد يحتاج أساسًا إلى نوعين من أنواع الفهم: «**أحدهما:** فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات، حتى يحيط به علمًا.

النوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه، أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر؛ فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك، لم يعدم أجرين أو أجرًا؛ فالعالِمُ من

1 - ابن القيم، إعلام الموقعين، 332/1.

يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه، إلى معرفة حكم الله ورسوله...»[1]، ويتضمن ما سبق ثلاثة أنواع من أنواع الفهم:

أ - فهم الواقع.

ب - فهم الدين.

ج - فهم الكيفية التي يطبق بها الدين على الواقع، وهو ما أشار إليه بقوله: «ثم يطبق أحدهما على الآخر»[2].

للفقه مكانة رئيسة في التشريع الإسلامي باعتباره العلم الذي يستنبط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية فبه تنضبط علاقة المسلمين مع خالقهم ومع بعضهم

وهو ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[3].

والاستنباط إنما هو استنباط المعاني والعلل ونسبة بعضها إلى بعض، فيُعتَبَر ما صح منها بصحة مثله وشبهه ونظيره، ويلغى ما لا يصح، هذا الذي يعقله الناس من الاستنباط.

قال الجوهري: «الاستنباط كالاستخراج»، ومعلوم أن ذلك قدر زائد على مجرد فهم اللفظ، فإن ذلك ليس طريقة الاستنباط؛ إذ موضوعات الألفاظ لا تُنال بالاستنباط، وإنما تُنال به العلل والمعاني والأشباه والنظائر ومقاصد المتكلم: والله سبحانه ذم من سمع ظاهرًا مجردًا فأذاعه وأفشاه، وحمد من

1 - المصدر السابق، 1/87-88.

2 - المصدر السابق، 1/88.

3 - سورة النساء، الآية: 83.

استنبط من أولي العلم حقيقته ومعناه، ويوضحه أن الاستنباط استخراج الأمر الذي من شأنه أن يخفى على غير مستنبطه، ومنه استنباط الماء من أرض البئر والعين؛ ومن هذا قول على بن أبي طالب - رضي الله عنه - وقد سئل: «هل خصكم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بشيء دون الناس؟ فقال: لا، والذي خلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهمًا يؤتيه الله عبدًا في كتابه».

ومعلوم أن هذا الفهم قدر زائد على معرفة موضوع اللفظ وعمومه أو خصوصه، فإن هذا قدر مشترك بين سائر من يعرف لغة العرب، وإنما هذا فهم لوازم المعنى ونظائره ومراد المتكلم بكلامه ومعرفة حدود كلامه بحيث لا يدخل فيها غير المراد ولا يخرج منها شيء من المراد»[1].

والوصول إلى هذه المرتبة لا يتأتى إلا بطلب العلوم المعينة عليه، التي سبقت الإشارة إلى بعضها، وفق المنهج السليم الذي فصله علماؤنا، والمقام هنا ليس مقام تفصيل.

في فهم أصول الضوابط التي يتم بها تنزيل الدين على الواقع:

وهذا النوع من الفهم هو إدراك العلاقة بين الحادثة أو الشيء من الأحداث، أو الأشياء التي في الواقع، والحكم من أحكام الدين الذي يقابلها أو يقابله، وإدراك طبيعة كل منهما، ثم وضع الخطة الأنسب، لربط العلاقة بينهما عمليًّا في ضوء ذلك الإدراك.

وهو فهم يقتضي، علاوة على فهم الدين والواقع، مزاجًا وطبعًا متوازنين، وحسن تقدير لحقائق الأشياء وطبائعها، كما يقتضي سعة أفق واطلاعًا واسعًا على آثار أهل هذا المضمار، وعقليةً سننية منسقة واقعية. وهذه أمور تساعد

1 - ابن القيم، إعلام الموقعين، 1/225.

كلها على حسن الحكم على الأمور وإصابة الحق في ذلك، وأرى أن هذه الخصلة المكونة من مجموع ما سبق ذكره، هي التي سماها الله تعالى «الحكم». وقد وردت في مواضع كثيرة من كتاب الله العزيز، من ذلك قوله تعالى في حق يوسف - عليه السلام -: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[1]، وقوله تعالى في حق لوط - عليه السلام -: ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[2]، وقوله في حق داود وسليمان - عليهما السلام -: ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾[4].

قال القرطبي: «الحكم: العلم والفهم»[5].

وقد أورد ابن الجوزي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[6] أقوالًا مدارها على المعنى الذي ذكرناه، قال: «قوله (آتيناه حكمًا) فيه أربعة أقوال:

أحدها: أنه الفقه والعقل، قاله مجاهد.

والثاني: النبوة، قاله ابن السائب[7].

1 - سورة يوسف، من الآية: 22.

2 - سورة الأنبياء، من الآية: 73.

3 - سورة الأنبياء، من الآية: 78.

4 - سورة آل عمران، الآية: 78.

5 - شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2006م)، 78/4.

6 - سورة يوسف، من الآية: 22.

7 - الحكم ليس هو النبوة؛ لأنه لو كان كذلك لما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ [سورة آل عمران: 79]، فالحكم إذن مختلف عن النبوة؛ إذ إيرادهما معاني على سبيل الامتنان يعني أنهما مختلفان.

للفقه مكانة رئيسة في التشريع الإسلامي باعتباره العلم الذي يستنبط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية فبه تنضبط علاقة المسلمين مع خالقهم ومع بعضهم

والثالث: أنه جُعل حكيمًا، قاله الزجاج، وقال: وليس كل عالم حكيمًا، وإنما الحكيم: العالم المستعمل علمه، الممتنع به من استعمال ما يجهل فيه.

والرابع: أنه الإصابة في القول، ذكره الثعلبي».

يقول الخطيب الإسكافي في «درة التنزيل وغرة التأويل» عند تفسيره لهذه الآية ما مفاده: «والحكم هو حسن الحكم على الشيء».

بالمواصفات المذكورة إذن، يستكمل المجتهد هذا النوع من أنواع الفهم، والذي يكتسي أهمية بالغة في عملية الاجتهاد؛ لأنه صلة الوصل بين فهم الدين والواقع من جهة، وتنزيل الدين على الواقع في ضوء الفهم لهما، من جهة ثانية، وأي خلل يطرأ في هذا الفهم الذي اخترنا تسميته بالحكم، أخذًا من كتاب الله تعالى، فإنه يؤدي إلى الارتباك في التنزيل.

وإذا كان الحكم هبة من الله ابتداء، فإنها بحمد الله هبة لها سننٌ تضبطها، يجعل العلمُ بها طائفة من الناس قادرين على أن يكونوا مَعْبَرًا لهذه النعمة نحو طوائف أخرى منهم، تمامًا كما أن بعض الناس يكونون أسبابًا في أن تطال نعمة العلم طوائف أخرى من الناس، لعلمهم بالسنن الضابطة لتعليم العلم.

ونرى أن هذا النوع من الفهم الذي سماه الله الحكم، له الروافد الآتية بعد الفقه في الدين والفقه في الواقع:

1 - الروافد الكسبية:

- التزكية والاجتهاد للتخلق بأخلاق النبوة.

- الممارسة العلمية بالاطلاع على تجارب الممارسين فعلًا والاطلاع على تقويماتها.

- الممارسة الفعلية مع الاستنصاح في البداية والأثناء والانتهاء.

2 - الروافد الوهبية:

- القدرة على الربط بين المعاني المتعددة ذات الدلالات المختلفة، وهو سعة العقل، وإن كان يمكن اكتساب جزء من ذلك بالدربة.

- الذكاء والمزاج المتوازن غير المضطرب.

فهذه هي أنواع ثلاثة من الفهم، يحتاج إليها المجتهد، بل يضطر إليها، في عملية الاجتهاد بين يدي العبور بهاديات الدين نحو الواقع، وإن لم تتوافر في مجتهدي الأمة، فسوف تَقْصُر أمتنا عن مسايرة العصر الذي نعيش فيه، فضلًا عن التأثير فيه. وهذه كلها أمور وجب الانتباه إليها واستحضارها، في أفق رَمِّ ما استرمَّ من قدراتنا على الاجتهاد الناجع، قصد النهوض بواجب الانتفاع والنفع بما سماه القرآن الكريم: فضل الله، في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾[1].

والحمد لله رب العالمين

1 - سورة يونس، الآية: 58.

المصادر والمراجع

- الغزالي، أبو حامد. إحياء علوم الدين. ط1، بيروت: دار ابن حزم، 2005م.
- الفاسي، علال. النقد الذاتي. ط1، القاهرة: المطبعة العالمية، 1952م.
- القرطبي، شمس الدين. الجامع لأحكام القرآن. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2006م.
- مالك، فضل الرحمن. الإسلام والحداثة. ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013م.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين. ط1، دار ابن الجوزي، 1423هـ.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. مدارج السالكين في منازل السائرين. ط2، بيروت: دار ابن حزم، 2019م.